STC
الاتصالات السعودية

محضر اجتماع
الجمعية العمومية العادية وغير العادية
لشركة الاتصالات السعودية لعام ٢٠١٢م

١١ جمادى الاولى ١٤٣٣هـ

٣ ابريل ٢٠١٢م

محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لشركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١١ جماد الاولى ١٤٣٣هـ الموافق ٢ ابريل ٢٠١٢م

بناء على الدعوة التي وجهها مجلس إدارة شركة الاتصالات السعودية يوم الاثنين بتاريخ ١٤٣٣/٤/١٢هـ الموافق ٢٠١٢/٣/٥م من خلال عدد من الصحف لمساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية المقرر انعقادها بقاعة الملك فيصل بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الرياض في تمام الساعة (٦.٣٠) من مساء يوم الثلاثاء ١٤٣٣/٥/١١هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٣م فقد انعقدت الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة في موعدها المحدد برئاسة معالي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضور جميع أعضاء مجلس الإدارة. كما حضر الاجتماع مندوبا وزارة التجارة والصناعة الأستاذ/ ناصر بن عبدالله البقمي، والأستاذ/ وعبد العزيز بن عبد الرحمن الراجحي، وكذلك مندوبا ديوان المراقبة العامة الأستاذ/ سعود بن محمد الضفيان، والأستاذ/ سالم بن عالي الغامدي، وكذلك مندوب هيئة السوق المالية الاستاذ/عبد الله بن سعود السياري، وحضر جانباً من الاجتماع مراجعا حسابات الشركة لعام ٢٠١١م ديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم، ومكتب الدكتور محمد العمري وشركاه.

وقد استهل معالي رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية الاجتماع بكلمة رحب فيها بالحاضرين، وأعلن اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجمعية وفقاً للمادة (٩١) من نظام الشركات والمادتين (٣٦/٣٧) من النظام الأساسي للشركة، وذكر أن عدد المساهمين الحاضرين بلغ (٥١) مساهماً يمثلون (١.٧٤٢.٤٥٥.٥١٦)صوتاً منها عدد (١.٦٩٣.١١٢.١٩٥) صوتاً بالأصالة، وعدد (٤٩.٣٤٣.٣٢١) صوتاً بالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) ألفا مليون سهم أي بنسبة (٨٧.١٢٢٧٨٪). وبلغ عدد المصوتين عن بعد (٤٣٣) مساهماً يمثلون (١١.٢٣٥.٢١٨) صوتاً أي بنسبه مقدارها (٠.٥٦١٧٦٪).

وبعد ذلك تم تعيين الدكتور وليد بن عبدالعزيز العجلان سكرتيراً للجمعية، وكل من المساهم أحمد بن سعيد العي والمساهم عادل محمد المحاسن فارزين للأصوات، بعد أن تم ترشيحهم من قبل معالي رئيس الجمعية وذلك استناداً الى المادة (٣٥) من النظام الأساسي للشركة. بعد ذلك استعرض معالي رئيس الجمعية مشروع جدول الأعمال التالي:

١. الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م.
٢. الموافقة على تقرير مراجعي حسابات الشركة، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م وإجازة ما تم عقده من قروض .
٣. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١١م بمقدار (٠.٥٠) هللة للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١١م البالغ (١.٥٠) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١١م (٢) ريال للسهم، وستكون احقية ارباح الربع الرابع ٢٠١١م للمساهمين المقيدين في سجلات تداول بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية وسيتم صرف الأرباح يوم الأربعاء ١٤٣٣/٥/١٩هـ الموافق ٢٠١٢/٤/١١م، وترحيل ما تبقى من صافي الأرباح للأعوام القادمة.

١. الموافقة على اختيار مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام ٢٠١٢م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابه.

٢. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م.

٣. انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة الخامسة التي تبدأ من ١٤٣٣/٦/٧هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢٨م

٤. الموافقة على العقود والأعمال التي تمت بين الشركة والشركة الدولية لهندسة الشبكات التي يشارك في ملكيتها عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازي باعتبارها معاملات مع أطراف ذات علاقة.

٥. الموافقة على تعديل المادة (٣) ، الغاء المادة (٧) ، تعديل المادة (١٢) ، الغاء المادة (١٣) تعديل المادة (١٧) ، تعديل المادة (٢٢) ، تعديل المادة (٢٤) ، تعديل المادة (٢٧)، إضافة مادة جديدة برقم (٢٦) الغاء المادة (٤١) ، تعديل الفقرة (٤) من المادة (٤٦) ، وتعديل ارقام مواد النظام الأساسي بناء على القرار، وإجازة ما تم عقده من قروض قبل هذه التعديلات.

كما استعرض معالي رئيس الجمعية موجز لتقرير مجلس الإدارة السنوي لعام ٢٠١١م والذي تضمن ملخصاً لأبرز نشاطات الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، وملخصاً لأدائها، حيث حققت الشركة نتائج مالية طيبة ولله الحمد، وبناءً عليه اقترح مجلس الإدارة توزيع (٢) ريالان للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م. حيث تم صرف (١.٥٠) ريال ونصف الريال للمساهمين للسهم الواحد عن الأرباع الثلاثة الأولى من عام ٢٠١١م والمقترح صرف (٥٠) هللة للسهم الواحد للربع الرابع من السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م، وذلك للمساهمين المسجلين في سجلات تداول بنهاية يوم الثلاثاء ١٤٣٣/٥/١١هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٣م، واوضح معالي الرئيس انه سيتم اعتباراً من الأربعاء ١٤٣٣/٥/١٩هـ الموافق ٢٠١٢/٤/١١م تحويل الأرباح الخاصة بالسادة المساهمين إلى حساباتهم لدى البنوك المحلية، أما السادة المساهمون الذين لم يقوموا بتزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم فعليهم مراجعة أقرب فرع من فروع البنك الأهلي التجاري، مصطحبين معهم الأوراق الثبوتية لاستلام أرباحهم، أو تزويد إدارة شئون المساهمين بأرقام حساباتهم ليتسنى للشركة إيداع الأرباح المستقبلية في حساباتهم.

بعد ذلك أكد معالي رئيس الجمعية إحاطة مساهمي ومساهمات الشركة بان البند السابع من بنود الجمعية العامة تضمن بند تعارض المصالح وطلب الموافقة على العقود والاعمال التي تمت بين الشركة وبين الشركة الدولية لهندسة الشبكات التي يشارك في ملكيتها عضو مجلس الادارة الاستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازي باعتبارها معاملات مع أطراف ذات علاقة. حيث قرأ معالي رئيس الجمعية تبليغ الجمعية العامة المتطلبات النظامية وفق ما يلي:

"السادة أعضاء الجمعية العامة لشركة الاتصالات السعودية.

أنه بناء على متطلبات المادة (٦٩) من نظام الشركات والتي تتطلب ان يبلغ عضو مجلس الادارة المجلس بما له من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، يود مجلس الإدارة إبلاغ جمعيتكم الموقرة بأن الشركة الدولية لهندسة الشبكات والتي يملك فيها عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازي ما نسبته ٧٠٪ كان لديها عدد أربعة عقود مع الشركة خلال عامي ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م، وبمبلغ إجمالي قدره ٢٦.٤٠٠.٠٠٠ ريال.

أود الإفادة بأن المجلس اتخذ الإجراءات النظامية اللازمة وتأكد بعدم وجود تفضيل للشركة الدولية لهندسة الشبكات للمشاريع التي تمت ترسيتها على الشركة، حيث تبين بعد المراجعة أن المشاريع تمت بدعوة عدد كافٍ من الموردين المؤهلين في النشاط المطلوب وتمت كل من عمليات فتح المظاريف والتقييم الفني والتقييم التجاري وفق السياسات والإجراءات المعتمدة في الشركة. كما تبين للمجلس عدم حصول أي أضرار على المساهمين بسبب ذلك.

وقد تم تعيين مراجعي حسابات الشركة لتقديم تقريرهم حيال هذه الحالة حسب المتطلبات النظامية وفقا للمعايير الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ويقترح المجلس على جمعيتكم الموقرة الموافقة على تلك المشاريع".

ثم طلب معالي رئيس الجمعية من مراجعي حسابات الشركة قراءة تقريرهم المتعلق بالقوائم المالية للشركة للعام ٢٠١١م، حيث ذكر مراجعو الحسابات الخارجيين أنهم قاموا بمراجعة قائمة المركز المالي الموحدة لشركة الاتصالات السعودية (شركة مساهمة سعودية) كما في ٢٠١١/١٢/٣١م، والقوائم المالية الموحدة للدخل وحقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٧) التي تعتبر جزءاً من القوائم المالية الموحدة، حيث أكد المراجعون الخارجيون أن الإدارة تعتبر مسئولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمادة رقم (١٢٣) لمتطلبات نظام الشركات والمقدمة لهم مع كافة المعلومات والبيانات التي تم طلبها، وأن مسئوليتهم هي إبداء الرأي على هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى المراجعة التي قاموا بها.

وقد أوضح المراجعون الخارجيون أنهم قاموا بمراجعتهم وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية التي تتطلب منهم تخطيط وإجراء الفحوصات للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة لا تحتوي على أخطاء جوهرية، حيث تشمل المراجعة إجراء فحص اختياري للمستندات والأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة، كما تتضمن المراجعة إجراء تقييم للمبادئ المحاسبية المطبقة والتقديرات الهامة التي أُعِدت بمعرفة الإدارة ولطريقة العرض العام للقوائم المالية الموحدة، وأكد المراجعون الخارجيون أن مراجعتهم تعطيهم أساساً معقولاً لإبداء رأيهم حيال القوائم المالية. وعليه، فقد أكد المراجعون الخارجيون أن القوائم المالية الموحدة ككل والمشار إليها أعلاه:

- تظهر بعدل من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للشركة كما في ٢٠١١/١٢/٣١م ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والملائمة لظروف الشركة.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ثم طلب رئيس المجلس من المراجعين الخارجيين قراءة الفحص المحدود عن المصلحة الشخصية التي تطرق اليها والمتعلقة بالأستاذ عبد الرحمن مازي وقام المراجع الخارجي بفحصها حيث افاد بان تقرير الفحص المحدد عن المصلحة الشخصية في الاعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة وفقا لا حكام المادة (٦٩) من نظام الشركات وأنه قام بفحص محدد للتبليغ المرفق المقدم من معالي رئيس المجلس الى الجمعية العامة العادية عن الاعمال والعقود التي يكون لاحد اعضاء مجلس الادارة مصلحة شخصية مباشرة او غير مباشرة فيها. وان ادارة

الشركة هي المسئولة عن اعداد هذا التبليغ المرفق وقد تم فحص المراجع الخارجي وفقاً لمعيار فحص التأكيدات الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وشمل الفحص الاجراءات التي راينا ضرورتها لتكوين درجة معقولة من الاقتناع تمكن من التوصل الى نتيجة الفحص المحدود الذي تم القيام به، وان الفحص المحدود اقل في نطاقة بدرجة مهمة عن الفحص الذي يهدف الى التعبير عن رأى في التبليغ المرفق المقدم من معالي رئيس مجلس الادارة الى الجمعية العامة العادية عن الاعمال والعقود التي يكون لاحد اعضاء مجلس الادارة مصلحة مباشرة او غير مباشرة فيها وبناء على ذلك "فنحن لا نصدر هذا الراي نتيجة هذا الفحص وبناء على الفحص المحدود الذي قمنا به فيما عدا ما هو مبين في التبليغ المرفق المقدم من معالي رئيس المجلس لم يصل الى علمنا أي امر يجعلنا نعتقد ان لأي من اعضاء مجلس الادارة مصلحة شخصية في الاعمال والعقود التي تمت لحساب الشركة خلال السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م".

بعد ذلك فتح النقاش للأسئلة حول القوائم المالية حيث طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين طرح اي أسئلة أو استفسارات حول القوائم المالية والتي تكون موجهة للمراجع الخارجي قبل خروجه من قاعة الاجتماع، وقد كانت الأسئلة كالتالي:

س / توضح صفحة ٢٨ من التقرير السنوي ٢٠١١م انخفاض صافي الدخل من ١٢ مليار تقريباً في عام ٢٠٠٧م إلى سبعة مليار في عام ٢٠١١م، ما هي أسباب ذلك؟ كما لا يوجد تفصيل لهذا الدخل.

ج / أفاد المحاسب القانوني بان هذا صافي الدخل للشركة بشكل عام خلال الأعوام من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م، لكن وفقاً للمعايير المحاسبية يتم الافصاح عن اعمال الشركة في التقارير القطاعية في صفحة ٩٧ و٩٨ فيما يتعلق بالاستثمارات الجغرافية سواء كانت عمليات محلية او دولية وتوجد الايرادات التشغيلية الخاصة بكل شركة في صفحة ٩٨ بجميع شركات المجموعة ويمكن للمساهم الاطلاع عليها .

س / كما ورد تساؤل من احد المساهمين عن خلاصة اصول وخصوم المجموعة ونتائج اعمالها عن السنوات المالية الخمس في الخصوم الأخرى، وان هنالك حوالي ٨ مليار، أتمنى إيراد توضيح وتفصيل أكثر من المحاسب القانوني ؟

ج / أجاب المراجع الخارجي بان هناك الخصوم المتداولة وغير المتداولة وهناك ايضاحات كاملة عنها في صفحة ٨٧ تتضمن جميع تفاصيل الارصدة الدائنة الاخرى المتداولة وغير المتداولة وأيضاً التفاصيل الاخرى في الارصدة الدائنة الاخرى كما يوجد شرح لها تتضمن مستحقات التأمينات الاجتماعية وذمم تجارية وغير تجارية.

س / جرى تساؤل عن احتياطات الأرباح المبقاة، والبالغة ٢٦.٩٠٨.٠٠٠ الف كما في صفحة ٢٩ من التقرير السنوي، بينما الاحتياطات عشرة مليار والارباح المبقاة ١٩مليار بحيث يكون المجموع ٢٩.٩٠٨.٠٠٠ ألف، أمل من المراجع توضيح ذلك؟

ج / أشار المراجع الخارجي بان هذه لا تمثل المجموع الافقي للأرقام وان كل سنة مستقلة بذاتها، وأضاف معالي رئيس الجمعية بان كل عمود لا يجمع أفقياً بل يجمع راسياً لكل سنة بسنتها، كما أضاف المراجع الخارجي بأنها تمثل الاحتياط النظامي.

ثم شكر معالي رئيس الجمعية مراجعي حسابات الشركة الخارجيين لعام ٢٠١١م، وغادروا قاعة الاجتماع.

بعد ذلك تم الانتقال إلى البند الرابع من جدول أعمال الجمعية الخاص بتقرير لجنة المراجعة حول اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١٢م والبيانات المالية ربع السنوية وتحديد أتعابهما، حيث تلا عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الراجحي تقرير لجنة المراجعة الذي تضمن نتائج المفاوضات مع بعض المكاتب المتخصصة في مجال المراجعة الخارجية لغرض القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة للعام المالي ٢٠١٢م، حيث دعت لجنة المراجعة عدد من مكاتب المحاسبة المرخص لها والمعتمدة في المملكة وذلك بغرض اختيار مكتب لمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٢م، وبعد المفاضلة بين هذه المكاتب وفق أفضل الأساليب المتعارف عليها فقد أوصت اللجنة بترشيح مكتب ديلويت اند توش بكر أبو الخير وشركاهم بمراجعة القوائم المالية الموحدة للعام المالي ٢٠١٢م وبأتعاب إجمالية قدرها (٣,٦٠٠,٠٠٠) ثلاثة ملايين وستمائة ألف ريال وقد نظر مجلس إدارة الشركة في توصية اللجنة وقرر رفعها إلى الجمعية العامة لاعتمادها.

وتأمل لجنة المراجعة موافقة الجمعية العامة للشركة على توصيتها باختيار المكتب المذكور وبمبلغ الاتعاب الذي تم الاتفاق عليه.

كما تود لجنة المراجعة من جانب آخر اطلاع السادة مساهمي الشركة بأن اللجنة تقوم بالعديد من المهام بناء على الضوابط المنظمة لعملها والمعتمدة من الجمعية العامة حيث تختص لجنة المراجعة بمراجعة السياسات والإجراءات المالية والإدارية للشركة، وإجراءات إعداد التقارير المالية ومخرجاتها. كما تقوم اللجنة بالاطلاع على تقارير وملاحظات المراجعة الداخلية والتي تقوم بشكل دوري بفحص مدى كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، وغيرها من الأعمال بصورة دورية ومنتظمة، وبما يمكن من تقويم كفاءة وفاعلية الأنشطة الرقابية والمخاطر في الشركة، بهدف مساعدة مجلس الإدارة الموقر للوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يخص التحقق من كفاية الرقابة الداخلية في الشركة وتنفيذه بفاعلية، وتقديم التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة والتي من شأنها تفعيل الرقابة الداخلية وتطويرها بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. حيث قامت لجنة المراجعة في هذا السبيل وخلال العام المالي ٢٠١١م بعقد اثنا عشر اجتماعاً ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات ذات الصلة بأعمال اللجنة، وذلك بحضور المسئولين في المراجعة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة بالشركة، إلى غير ذلك من المسائل المتعلقة بسير العمل في الشركة من كافة الجوانب، حيث ناقشت اللجنة تقارير المراجعة الداخلية والتي شملت عمليات المراجعة الدورية والخاصة والتركيز على الأنشطة والوظائف ذات المخاطر العالية للعمل على رفع كفاءة وربحية عمليات الشركة والتي شملت على سبيل المثال مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمليات الدولية والخدمات المشتركة والشئون الاستراتيجية والتنظيمية وتقنية المعلومات والشبكة ووحدات الأعمال بالإضافة إلى القطاع المالي، والتي كان من شأنها الحد من فقد الإيرادات وخفض التكاليف.

ثم فتح معالي رئيس الجمعية المجال للنقاش حول بنود جدول الأعمال ، وطلب من المساهمين طرح ما لديهم من أسئلة والتي كانت كالتالي:

س / جرى تساؤل من مندوب وزارة التجارة هل تم مخاطبة مكاتب أخرى لمراجعة القوائم المالية للشركة؟، وما هي عروضهم؟، وذلك لإعطاء الحرية للمساهمين للاختيار، لأنه وحسب ضوابط لجنة المراجعة يتم دعوة

خمس مكاتب على الاقل ويترك حرية الاختيار للمساهمين، ولأمانع من ان يوصي المجلس بمكتب معين، ولكن يجب ان يعطى خيارات اخرى للمساهمين فهل تم هذا الاجراء؟

ج / أجاب رئيس لجنة المراجعة بانة تم دعوت اكثر من مكتب وتمت التوصية باختيار المكتب المناسب.

س / تسال احد المساهمين عن أسباب انخفاض الأرباح الواردة في الصفحة ٢٨ من التقرير السنوي، والتي انخفضت من ١١ مليار في عام ٢٠٠٧م إلى ٧ مليار في عام ٢٠١١م؟، وهل الشركة ملزمة بالاستمرار بالاستثمارات الخارجية، التي هي احد أهم أسباب خسائر الشركة؟، ولماذا لا تنتهج الاتصالات نهج بعض الشركات، كشركة سابك وغيرها في بيع استثماراتها التي أدت إلى خسائر، نأمل توضيح ذلك؟.

ج / ذكر نائب الرئيس للشئون المالية بأن هناك انخفاض في الأرباح على مستوى الخمس سنوات الماضية وهذا ناتج محلياً، وبعض الشركات التي كانت في بداية أعمالها مثل الكويت، والبحرين، ولكن مساهمة الشركات الخارجية في صافي الربح كان ايجابي وليس سلبي، وبشكل عام لا يوجد خسائر بل انخفاض في الأرباح، كما أن الشركة تقدم اكثر من ٥٪ كمعدل عائد على الأرباح مقارنة بالسعر السوقي للسهم. وتعتبر شركة الاتصالات من افضل الشركات التي توزع أرباح للمساهمين، حيث توزع تقريبا ٤ مليار من الأرباح السنوية على المساهمين.

وأضاف معالي رئيس الجمعية أن النمو في ايرادات الاستثمارات الخارجية زاد بنسبة ٩٦٪ ما بين عام ٢٠١٠م و٢٠١١م بينما الايراد من الاعمال المحلية زاد بنسبة ١٪ ، كما أضاف بأنه يتوجب على أي شركة ضخمة بمستوى وحجم شركة الاتصالات السعودية أن تنوع في استثماراتها لأهميتها للاقتصاد الوطني ولمساهمي الشركة، واضاف بان الشركة استثمرت في شركات ذات عمق استراتيجي في قطاع الاتصالات وتعطي عوائد مستقبلية ولكن يجب أعطاء هذه الشركات فرصة لان النمو واضح جدا والشركة رابحة في الاستثمار الخارجي.

س / جرى تساؤل بأن شركة الاتصالات السعودية اشترت قبل ثلاثة اشهر حصة المجموعة السعودية للأبحاث في شركة الخليج للأعلام الرقمي بقيمة ٩٠ مليون، وبعدها بأيام اشترت الاتصالات حصة تبلغ ٦٠٪ من شركة سيل للاتصالات، والتوزيع بقيمة ٢٠٨مليون ريال، هل تم طرح الصفقتين على الجمعية العمومية للتصويت عليها، وهل تم اخذ مرئيات ديوان المراقبة العامة قبل إتمامها؟، وما هي الفائدة التي تجنيها الشركة من الصفقتين ؟، كما أن هناك احتياطي بمبلغ يزيد عن ٢٦ مليار، لماذا تستمر الشركة في توزيع نصف ريال؟، اليس من الأفضل أن توزع أكثر من ذلك، علماً بان هناك شركات صغيرة تدفع للمساهمين مبالغ أكثر من هذا المبلغ؟.

ج /اجاب الرئيس التنفيذي للمجموعة بان قرار الاستحواذ يصدر من مجلس الإدارة، اما بالنسبة لديوان المراقبة فهو معني بمراقبة أعمال الشركة بشكل دوري وفق الأنظمة المعمول بها، وليس من عمله المشاركة في قرارات الشركة الاستراتيجية، والتي منها قرارات صفقات الاستحواذ. وبالنسبة لشركة سيل، استحوذت الشركة على ٦٠٪ من الشركة بالقيمة الدفترية، وغطيت التكلفة من الأرباح من نفس الشركة، وقد ساهمت هذه الصفقة في زيادة ارباح شركة الاتصالات السعودية لهذا العام بحوالي ٢٠٠ مليون ريال، واعتقد بانها صفقة رابحة، اما من ناحية الاستراتيجية التشغيلية فمعظم الشركات الان في العالم تحاول ان تستحوذ على منافذ البيع لأنها في مواجهة العملاء. وبالنسبة لشركة الخليج للأعلام الرقمي فهي شركة

ذات نوعية محدودة، وفريدة من نوعها في الشرق الأوسط، لا نها تهتم في توفير المعطيات، وكذلك توفير المادة الاعلامية لكافة خدمات شركة الاتصالات السعودية، ومن الخدمات التي تقدمها انفجن، الذي وصل مستخدميها الى حوالي ٤٠ الف منزل، وكذلك تقدم خدمات اخرى للجوال. كما أفيدكم بان احد الشركاء ابدوا رغبتهم في الخروج واستحوذت شركة الاتصالات على حصتهم بـ ٩٠ مليون وهي تقل عن ٨٪ من القيمة الدفترية.

وقد علق مندوب ديوان المراقبة العامة بأنه فيما يخص عمل الديوان وعلاقته بأعمال الشركة، حيث ذكر بان مجلس الإدارة له الاحقية في اتخاذ تلك الاجراءات والقرارات في الاستثمارات الخارجية وليس لديوان المراقبة العامة أي دور في ذلك، وأضاف بان عمل ديوان المراقبة العامة هو مراجعة تلك الاستثمارات، وتوجيه المجلس في تلك القرارات اذا حصل أي اشكالية او خسائر ناتجة عن ذلك.

وشكر معالي رئيس الجمعية مندوب ديوان المراقبة العامة على إيضاحه لتوزيع العمل بين الجهات المختلفة وهذا جيد للإخوان المساهمين الذين كانوا يعتقدون بان هذه القرارات تتم خارج إطار مجلس الإدارة، وأضاف بان الشركة لها إدارة تنفيذية، ومجلس إدارة منوط به بعض القرارات ومسئول عنها أمام المساهمين، او من قبل الجهات الإشرافية إذا كان هناك تجاوز، وقرارات مساهمة الشركة في المشاريع يصدر من مجلس الإدارة، وليس لديوان المراقبة العامة أي دور كما اوضح الديوان،

وبخصوص الأرباح المبقاة والتي تبغ ٢٦ مليار، وهل هناك نية برفع الأرباح للمساهمين؟، ذكر نائب الرئيس للشئون المالية بأنه لا يوجد نية حقيقية لتوزيع ارباح لان شركات المجموعة عبارة عن عدة شركات وهذه عبارة عن توحيد لقوائم مالية لعدة شركات وبالتالي كل شركة مرتبطة باحتياطاتها ورأسمالها ولها ارباحها، اضافة الى ذلك هناك اصول يقابل هذه الاحتياطات اصول غير ملموسة نتيجة قيام الشركة بشراء شركات استثمارية في الاربع سنوات الاخيرة، اضافة الى ذلك الملاءة المالية والوضع المالي للشركة قوية جداً، والتنويع ما بين القروض وحقوق الملكية او تحويل الأرباح الى اسهم امر مهم، وترى الشركة في وضعها المالي القوي انها تستطيع تنويع مواردها المالية من خلال القروض، ومن خلال الاستثمار بالوضع الحالي لرأس المال. وأضاف معالي رئيس الجمعية إذا كان هناك تساؤل أو استفسار لدى بعض المساهمين بإمكانهم زيارة الإدارة المالية بالشركة. وأوضح معالي نائب رئيس مجلس الادارة ان موضوع الأرباح المبقاة وتوزيعها محل هاجس المساهمين في معظم الشركات، ونحن امام قوائم مالية مجمعة تندمج من الاستثمارات الخارجية لمجموعة الاتصالات السعودية، فجزء كبير من الاستثمارات تمثل ارقام تابعة لشركات زميلة مشتركة مع الاتصالات السعودية وجزء منها غير قابل للتوزيع لأنها تمثل ارقام ذات علاقة بالسمعة والشهرة. وان الارقام القابلة للتوزيع هي ما تم إيضاحه وما تم دفعة خلال الفترة الماضية، ومجلس الادارة ينظر الى مجموعة حسابات للشركة السعودية لوحدها والمجموعة المجمعة، والشركة بطبيعتها استثماراتها طويلة الاجل ويهمها ان يكون المركز المالي لهذه الاستثمارات قوي ومتين .

س /طرح ممثل ديوان المراقبة العامة عدة أسئلة وقد تم طرحها كنقاط متتالية استجابة لطلب معالي رئيس الجمعية وكانت كالتالي :

١. بلغ صافي ربح المجموعة لعام ٢٠١١م مبلغ (٧.٧٢٨.٦٥٢.٠٠٠) ريال مقابل (٩.٤٣٦.٣٢٢.٠٠٠) ريال لعام ٢٠١٠م، انخفاض قدره ١٨٪ على الرغم من ارتفاع الربح التشغيلي في عام ٢٠١١م حيث بلغ

(١١.١٧١.٠٢٠.٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها ١.٧٥٪ . كما أن إجمالي الدخل لعام ٢٠١١م بلغ (٣١.٣٢٨.٢٥٢.٠٠٠) ريال بزيادة عن العام السابق نسبتها ٣٪. يأمل الديوان موافاته بالإجراءات التي اتخذتها الشركة لتحسين نتائج أعمالها مستقبلاً .

٢. تبين من الإيضاح رقم (٣٢) الخاص بالمعلومات القطاعية أن قطاع الهاتف الثابت تكبد صافي خسارة بلغت (١.٠٠٦.٣٣٩.٠٠٠) ريال مقابل صافي ربح في العام السابق بلغ (٦٦٥.٩٦٧.٠٠٠) ريال . يؤكد الديوان على ضرورة دراسة أسباب التراجع الملحوظ في نتائج قطاع الهاتف الثابت خلال عام ٢٠١١م واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها والافادة.

٣. استمرار انخفاض صافي الدخل ورأس المال العامل للشركة منذ توسعها في الاستثمارات الخارجية من عام لآخر نتيجة لتكبد بعض الشركات المستثمر فيها في الخارج لخسائر مستمرة وذلك على النحو التالي:

البيان	(المبالغ ملايين الريالات)				
	عام ٢٠٠٧م	عام ٢٠٠٨م	عام ٢٠٠٩م	عام ٢٠١٠م	عام ٢٠١١م
صافي الدخل	١٢.٠٢٢	١١.٠٣٨	١٠.٨٦٣	٩.٤٣٦	٧.٧٢٩
رأس المال العامل	(٣.٢٤٢)	(٣.٩٥٢)	(٦.٦٧٨)	(٧.٩١٤)	(٣.٢٩٦)

٤. يؤكد الديوان على ضرورة موافاته بالأسباب التي أدت إلى انخفاض صافي الدخل ورأس المال العام للشركة على مدى الأعوام المشار اليها.

٥. أشار الإيضاح رقم (ب- ٥) الخاص بحسابات المدينين إلى أن الشركة منذ إنشائها تقوم بإثبات إيرادات الخدمات المقدمة لبعض العملاء (كبار المشتركين) عند تحصيلها (الأساس النقدي) وذلك عندما يكون لدى الشركة درجة عالية من عدم التأكد من إمكانية تحصيلها وقد بلغت الإيرادات المفوترة غير المحصلة الخاصة لهذه الفئة لعام ٢٠١١م (٨٩) مليون ريال وفي عام ٢٠١٠م (١١١) مليون ريال وبمتوسط قدره (١٨٤) مليون ريال للسنوات الاثني عشر السابقة لعام ٢٠١١م. يؤكد الديوان على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك الإيرادات طبقا لما جاء بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٥) وتاريخ ١٤١٨/٨/١٥هـ الذي نص على (تحصل كافة مستحقات الشركة في مواعيدها المحددة بانتظام من كافة المشتركين دون استثناء).

٦. تم بمقتضى المرسوم الملكي رقم م/٣٥ بتاريخ ١٤١٨/١٢/٢٤هـ تحويل ملكية الأصول للشركة في ١٩٩٨/٥/٢م إلا أن عملية تحويل الملكية القانونية لبعض الأراضي ما تزال جارية، وقد بلغت قيمة الأراضي التي تم نقل ملكيتها القانونية للشركة حتى ٢٠١١/١٢/٣١م (١.٩٢٨.٠٠٠.٠٠٠) ريال، ولم يتم نقل ملكية الأراضي المتبقية والتي تبلغ قيمتها (٢١٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال. يؤكد الديوان على ضرورة متابعة الجهات ذات العلاقة للانتهاء من نقل ملكية الأراضي المتبقية التي تخص الشركة.

٧. لوحظ تخفيض حقوق المساهمين بمبلغ (١.١٣٣.٣٣٦.٠٠٠) ريال يمثل قيمة الاحتياطيات والتي تتمثل فيما يلي :

- احتياطي تحوط ٥٥.٢٨٨.٠٠٠ ريال
- احتياطي تغير نسب استحواذ ٥٤٦.٠٨١.٠٠٠ ريال
- احتياطيات أخري ٢٧.٩٦٧.٠٠٠ ريال

ولم توضح ايضاحات القوائم المالية طبيعة الاحتياطيات الأخرى .

٨. كما لوحظ تخفيض حقوق المساهمين بمبلغ (١.٤٧٤.٤٢٣.٠٠٠) ريال يمثل فروق ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة في ٢٠١١/١٢/٣١م ، كما تبين تخفيض بند الإيرادات والمصروفات الأخرى بمبلغ (١.١٠٥.٣٢٣.٠٠٠) ريال يمثل خسائر تغيير أسعار العملات الأجنبية خلال عام ٢٠١١م نتيجة الخسائر المسجلة من قبل شركة أوجيه للاتصالات المحدودة (إحدى الشركات التابعة) بسبب فروقات تحويل العملات الناتجة من تغيير أسعار صرف الليرة التركية والراند الجنوب أفريقي مقابل الدولار الأمريكي.

شكر معالي رئيس الجمعية ممثلي ديوان المراقبة العامة على ملاحظاتهم وأبدى أن الشركة تبذل قصارى جهدها لتعاون بشكل فعال مع ديوان المراقبة العامة، وتمت الاجابة على تساؤلات ديوان المراقبة على النحو التالي:

ج/١ يُعزى انخفاض صافي الربح خلال عام ٢٠١١ (على الرغم من ارتفاع الربح التشغيلي بـ ٢٪) مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق إلى تسجيل خسائر تغير في أسعار العملات الأجنبية على مستوى القوائم المالية الموحدة والتي بلغت حوالي ١.١٠٥ مليون ريال ، ومكافاة راتب شهرين لموظفي الشركة تبلغ ٣٧٥ مليون ريال. علما بأن هناك مكاسب بمبلغ قدره ٧٢٨ مليون ريال تم تسجيلها في العام السابق نتيجة بيع أصول ثابتة (أبراج الجوال) لشركة أيرسل الهندية التابعة لمجموعة بيناريانج القابضة.

ج/٢ أسباب انخفاض ربحية قطاع الثابت يعود الى طبيعة خدمات هذا القطاع التي يتطلب توفيرها استثمار تكاليف كبيرة بالإضافة الى توجه كثير من المشتركين للاعتماد على تقنية الجوال مما يؤدي الى تقليص النمو في إيرادات الثابت، و بالنسبة لعام ٢٠١١م فقد استثمرت الشركة مبالغ كبيرة في تحديث شبكة الهاتف الثابت لتتمكن من تقديم خدمات النطاق العريض عالي السرعة و بالتالي أدى ذلك الى انخفاض ربحية القطاع.

ج/٣ استثمارات شركة الاتصالات السعودية الخارجية بمجملها استثمارات إستراتيجية طويلة الأجل موزعة مابين شركات في مرحلة النمو في أسواق واعدة وشركات تتمتع بحصص سوقية ومركز مالي جيد. والشركة من خلال هذه الاستثمارات تحقق نوعين من العوائد للمساهمين:

الأول: هي العوائد المحققة من خلال التشغيل و استقطاب المشتركين.

الثاني: هي تعزيز قيمة الاستثمار الأصلي التي تزيد و تتعاظم مع ارتفاع أداء الشركة والحصول على حصص سوقية لتمكن الشركة من تحقيق أرباح رأسمالية في حال قررت التخارج الكلى أو الجزئي من احد استثماراتها و كدليل على ذلك تحقيق الشركة لأرباح رأسمالية تبلغ ٦٨٤ مليون ريال من خلال طرح جزء من حصة شركة الاتصالات السعودية في شركة ماكسيس الماليزية.

أما بالنسبة لرأس المال العامل لعام ٢٠١١م فقد تحسن بشكل كبير بنسبة تصل الى ٥٨٪ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٠م وايضا الرصيد النقدي والاستثمارات قصيرة الاجل ارتفعت بأكثر من ٢.٥ ريال بنهاية عام

٢٠١١م مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠م لتصل الى ٩ مليار ريال تقريبا مما يؤكد زيادة القدرة النقدية وقوة المركز المالي لدى المجموعة وقد بلغ صافي التدفق النقدي الناتج من الانشطة التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية لعام ٢٠١١م ١٦ مليار ريال .

ج/٤ قامت الشركة بإقرار وتطبيق عدة سياسات يتم إتباعها حاليا لتقليص المديونية وذلك كما يلي:

- تم عمل مسح ميداني لجميع أرقام الفئة الخاصة وتم تحديث عدد (٣٢١٤) رقم هاتف باسم المستفيد الفعلي.
- يتم متابعة مكالمات دول العمالة وفصل الصفر الدولي للهواتف التي يساء استخدامها.
- يتم إلغاء الهواتف غير المستخدمة.
- لا يتم تقديم أي خدمة إلا بعد سداد المستحقات المترتبة أو نقل الرقم على الفئة المنتظمة بالسداد.
- يتم حجب الاتصال على المشغلين الآخرين لجميع الهواتف (للهاتف الثابت) التي يترتب عليها مستحقات.
- جاري العمل حالياً على مخاطبة هؤلاء العملاء عدا المنتظمين بالسداد وإبلاغهم بأنه سوف يتم فصل الصفر الدولي (للهاتف الثابت) بتاريخ ٢٠١١/٦/١٢م أو نقل الهاتف على الفئة المنتظمة بالسداد. وهذه الإجراءات ساهمت بشكل كبير في تخفيض المبلغ مقارنة بالمعدل السنوي بنسبة ٢٠٪ وتجدر الاشارة الى ان نسبتها من اجمالي ايرادات الشركة يبلغ ٠.٢٪ فقط.

ج/٥ بلغ قيمة الاراضي المنقولة (١.٩٢٨.٢١٣.٩٩٨) ريال، أما الاراضي غير المنقولة فتبلغ قيمتها (٢١٢.٤١٩.١٧٦) ريال منها اراضي بقيمه (٨٣.١٨٥.٥٣٨) جاري استكمال افراغها للشركة لوجود صكوك لها باسم الدولة ، والجزء المتبقي وقدره (١٢٩.٢٣٣.٦٣٧) ريال لم يتم افراغها بسبب انها تقع ضمن أراضي مملوكة لجهات حكومية مثل الهيئة الملكية للجبيل وينبع وبعض الجامعات وكذلك المخططات الخاصة، وتتم المتابعة بشكل مستمر حول هذا الموضوع وتحديث السجل بما يستجد.

ج/٦ جزء من هذه الاحتياطيات كانت موجودة مسبقا ضمن بنود اخرى في قائمة المركز المالي حيث لم يتم الافصاح عنها بشكل مستقل ولكن بعد تطبيق المعيار الدولي رقم ٣٩ الخاص بالمشتقات والأدوات المالية وحسب متطلبات المعيار ولظهور احتياطيات أخرى فقد تم الإفصاح بهذا الشكل وتتكون الاحتياطات مما يلي:

- احتياطي تحوط: الهدف منه إدارة التعرض لأسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي بهدف تقليل التعرض لتلك المخاطر مستقبلاً
- احتياطي تغيير نسب الاستحواذ: هو احتياطي قامت بإنشائه إحدى شركات المجموعة بغرض معالجة ما ترتب عن إعادة قياس القيمة العادلة الناتجة عن استحواذ تلك الشركة على شركة تابعة بعد تغيير نسبة الملكية وطريقة المعالجة من طريقة حقوق الملكية إلي طريقة التوحيد حيث تم الاستحواذ على تلك الشركة وفق عدة خطوات وبنسب مختلفة ولذلك سمي هذا الاحتياطي باحتياطي تغيير نسب الاستحواذ وفقاً للمعيار الدولي رقم ٣ (IFRS ٣).
- احتياطات أخرى وهي عبارة عن الخسائر غير المحققة من الاستثمارات الأخرى كاحتياطي تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة واحتياطي إعادة تقييم مكافأة نهاية الخدمة. و تتضمن ما يلي:

- (٤٢) مليون – زيادة حصة الشركة في شركة أنتقرل.
- (٢٦٧) مليون – القيمة العادلة للقروض الممنوحة لشركة بي تي أكسس.
- (١٩٧) مليون – تسويات تطبيق معيار المشتقات المالية في عام ٢٠١٠

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الشركة للحد من استمرار خسائر بعض الشركات التابعة فقد تمت دراسة الخطط الخمسية للشركات وموائمتها مع توجهات المجموعة. كما تتم متابعة الخطط السنوية وتحليلها ودراستها بشكل واف قبل عرضها على مجالس الشركات المعنية للموافقة وذلك للإبلاغ عن إي انحرافات لهذه الخطط. كما تم وضع الآليات المناسبة لمتابعة أداء الشركات التابعة أو المستثمر بها بشكل دوري حيث تتمثل هذه الآليات ببناء محاور الأداء المالي والتشغيلي لكل شركة بناءً على خطط تلك الشركات والتأكد من توافقها مع أهداف وتطلعات المجموعة. ففي حال وجود أي انحراف عن خطط هذه الشركات أو توافقها مع الأهداف المنشودة يتم الإبلاغ عنه لأعضاء مجالس ادارات هذه الشركات وللإدارة العليا بشكل شهري لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

ويتم في كل عام ميلادي عمل دراسات ميدانية أو تحليليه وبمشاركة ذوي الاختصاص للتأكد من وضع الأسواق المستثمر بها ودراسة البيئة الاستثمارية في تلك الأسواق في مجال الاتصالات. كما يتم عمل دراسة التوقعات لنتائج الشركات حيث يؤدي ذلك إلى التقليل من نسبة المخاطرة في عدم تحقيق الأهداف وأيضا مشاركة نتائج هذه الدراسات مع الشركات المعنية لتحسين الأداء.

بعد ذلك استكملت الاسئلة من المساهمين والتي كانت كالتالي:

س / تساءل مساهم عن تعديل المادة ٢٢ يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكاً أو ممثلاً لشخص معنوي مالك لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها الاسمية عن عشرة آلاف ريال وتقيد هذه الأسهم لدى شركة السوق المالية السعودية (تداول) خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التعيين ماذا يقصد من ذلك ؟ واضاف انه لم يرفق السيرة الذاتية للمرشحين ليتم الاطلاع عليها ومعرفة مؤهلاتهم وخبراتهم العلمية والعملية. وكذلك لم يذكر الشركات التي دخلت مع الشركة الدولية لهندسة الشبكات التي يشارك في ملكيتها عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازي.

ج / أجاب أمين عام مجلس الادارة (سكرتير الجمعية) بان المادة (٢٢) هي مادة من نظام الشركات وتطبق في جميع الشركات المدرجة في السوق المالية وتحدد القيم بعشرة الاف ريال، ولم تنص على القيمة الاسمية للأسهم، والتعديل المقترح هو أن أسهم ضمان العضوية تقيد لدى تداول وكانت في السابق تودع في احد البنوك المحلية وان القيمة لم تعدل ولكن القيد هو ما عدل، كما أوضح أن جميع السيرة الذاتية للأعضاء كانت متاحة للمساهمين للاطلاع عليها في موقع تداولاتي والتسجيل في هذه الخدمة متاح للجميع ومجاني. وأضاف معالي رئيس الجمعية أن الاسماء عرضت على وزارة التجارة وتمت الموافقة عليها وان من يرغب في التصويت أو ترشيح عضو من المفترض ان يحصل على المعلومات قبل ان يأتي لان هذا المعتاد في مثل هذه الحالات.

س / كما جرى تساؤل عن استقالة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وعن أسباب الانخفاض الشديد في الدخل؟ خصوصا أن هناك بعض المنافسين اقل بكثير من امكانيات شركة الاتصالات يحققون قفزات في الدخل.

ج / شكر معالي رئيس الجمعية المساهم، وتطرق معالي الرئيس إلى أن الرئيس التنفيذي للمجموعة، قد خدم القطاع حوالي ثلاثين سنة وفي الشركة منذ إنشائها وخلال هذه المدة قام بجهود ملموسة، فخلال الست سنوات التي تشرفت برئاسة مجلس ادارة شركة الاتصالات السعودية قامت الشركة في بيئة تنافسية قوية جداً ودخول متنافسين جدد، وهذه السياسة العليا للدولة من اجل تنمية القطاع وتوفير الخدمة المتنوعة، وذكر أن نسبة استخدام خدمات الاتصالات في السعودية من أعلى النسب بالعالم، وعندما يكون لدينا شركة واحدة محتكرة السوق، كما في بدايات الشركة، فان الأرباح عالية، وتكلفة الاتصالات الدولية عالية، وكانت من اكبر مراكز الدخل والربح للشركة، أما الآن، ومع التقنيات الجديدة لم يعد الاتصال الدولي مصدر دخل كبير كما في السابق، كذلك المنافسون قاموا بدورهم كما يجب في منافسة شركة الاتصالات السعودية، مما استوجب على الشركة البحث عن أسواق جديدة وخاصة في مناطق النمو، فالبحرين والكويت وان كانت اسواق صغيرة الا انها حققت قفزات هائلة اكثر من المتوقع لها، وكذلك شركة انتقرل حققت ارباح للشركة علما بان الشركة دخلت فيها من وقت قصير. كذلك الاسواق الاخرى مثل تركيا وماليزيا واندونيسيا، وهذه سياسة الشركة، واعتقد أن المجلس الجديد سيستمر في تنميتها وان يضع الاتصالات في موقع ربحي افضل خاصة اذا انخفضت التأثيرات مثل تغير اسعار العملة .

س / تساءل احد المساهمين عن صرف مبلغ ١٢٠ مليون ريال لرعاية ثلاثة اندية في السعودية وما هو المردود من هذه الرعاية ؟ وهل يجوز ان تصرف هذه المبالغ بدون اذن المساهمين؟

ج / واجاب رئيس المجموعة بان هذه ليست تبرعات بل استثمارات لأن معظم عملائنا ومستخدمي شبكاتنا من فئة الشباب ولهم ارتباط مباشر بالرياضة وان هذه الرعاية رعاية استثمارية مربحة، وان جميع شركات الاتصالات في العالم لابد ان يكون لها علاقة مباشرة مع الاندية الرياضية، وأنه تم رفع تقرير مفصل للمجلس عن ربحية رعاية هذه الاندية .

س / كما جرى تساؤل عن شركة سيلكو وان راس مالها عشرة ملاين ريال ولها ثلاث سنوات بالسوق وتقوم شركة الاتصالات بشراء نصفها بـ٢٠٠ مليون مقارنة لسهم شركة الاتصالات السعودية وقت طرحه؟

ج / أجاب نائب الرئيس للشئون المالية بان سعر الاكتتاب لسهم شركة الاتصالات السعودية وقت طرحه كان ١٧٠ ريال وخلال السنوات التالية تم تجزئة السهم الى خمسة اسهم وتم زيادة راس المال بنسبة ٣٣٪ بالتالي سعر السهم في الاكتتاب اقل من ٨ ريال ، كذلك الأرباح التي تم توزيعها فقط الربح النقدي خلال الثمان سنوات الماضية بعد الاكتتاب من عام ٢٠٠٣م الى الان عوض المساهم بأكثر من قيمة السهم المكتتب فيه، وتجاوز نسبته ٢٠٪ فقط العائد النقدي الذي تحقق لسهم الاتصالات السعودية من الاكتتاب الى الان تجاوز سعر الاكتتاب نفسه، وبالتالي جميع السعر الموجودة في السوق هو اضافة على العائد النقدي فالسهم بالعكس كان اقل بكثير من سعر الاكتتاب من السعر الحالي . والشركة عند شراءها لشركة سيلكو قامت بالشراء بالقيمة الدفترية بغض النظر عن راس المال، مثلا الشركة راس مالها عشرة ملايين وعندها حقوق ملكية بـ٢٠٠ مليون فهي في الحقيقة كان راس مالها ٢١٠ مليون فبالتالي لا تقاس براس المال، فراس المال هو القيمة المسجلة في وزارة التجارة ولكن حقيقة حقوق الملكية هو راس المال الفعلي والذي على اساسة تقاس الشركة، وبشكل عام فاقل سعر تشتريه في الشركة هو القيمة الدفترية لان اقل قيمة يمكن تقيم فيها الشركة قيمتها الفعلية أعلى من القيمة الدفترية، والشركة اشترت هذه الشركة باقل

قيمه ممكنة والتي هي القيمة الدفترية والتي تشمل رأس المال وحقوق الملكية، ورأس المال يعتبر اسمي ويسجل لدى وزارة التجارة، والشركة كان لها قيمة اعلى من ٢٠٠ مليون ريال وهو يمثل قيمة الشركة الدفترية.

س / كما تساءل احد المساهمين عن اسماء الشركات التي تقدمت مع الشركة الدولية لهندسة الشبكات التي يشارك في ملكيتها عبد الرحمن مازي؟

ج / وأجاب معالي رئيس الجمعية بان هناك شركات تقدمت ودخلت للمنافسة وموجودة وثائقها في الشركة ويستطيع ديوان المراقبة والمراجع الخارجي الاطلاع عليها.

بعد ذلك طلب معالي رئيس الجمعية من المساهمين الحاضرين التصويت على البنود، ومن فارزي الأصوات البدء بعملهم، وبعد جمع وفرز بطاقات التصويت وإظهار نتائج التصويت وتوقيعها من قبل سكرتير الجمعية وفارزيْ الأصوات بحضور مندوب وزارة التجارة والصناعة طلب معالي رئيس الجمعية من سكرتير الجمعية إعلانها.

وقام سكرتير الجمعية بإعلان النتيجة مبيناً أنه بعد جمع وفرز بطاقات التصويت لاجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي شركة الاتصالات السعودية المنعقدة بتاريخ ١٤٣٣/٥/١٠هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢م الذي حضره (٥١) مساهماً يمثلون (١.٧٤٢.٤٥٥.٥١٦)صوتاً منها عدد (١.٦٩٣.١١٢.١٩٥) صوتاً بالأصالة وعدد (٤٩.٣٤٣.٣٢١) صوتاً بالوكالة، من أصل أسهم الشركة البالغ عددها (٢٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠) (ألفا مليون) سهم أي بنسبة (٨٧.١٢٢٧٨٪).وبلغ عدد المصوتين عن بعد (٤٣٣) مساهماً يمثلون (١١.٢٣٥.٢١٨) صوتاً أي بنسبه مقدارها (٠.٥٦١٧٦٪).

أصبحت نتيجة الفرز كالتالي :

م	البند	الموافقة	النسبة
أولا	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م.	١.٧٤٦.٨٠٦.٧٥٢	٩٩.٦١٪
ثانياً	الموافقة على تقرير مراجعي حسابات الشركة ، والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١١/٣١م واجازة ما تم عقدة من قروض.	١.٧٤٦.٧٠٥.٧١٧	٩٩.٦٠٪
ثالثاً	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة توزيع أرباح عن الربع الرابع من العام المالي ٢٠١١م بمقدار (٠.٥٠) هللة للسهم بالإضافة إلى ما تم توزيعه عن الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١١م البالغ (١.٥٠) ريال للسهم بحيث يصبح إجمالي الربح الموزع عن العام المالي ٢٠١١م (٢) ريال للسهم الواحد.	١.٤٧٤.٨٦٦.٤٤٨	٩٩.٦٧٪
رابعاً	الموافقة على اختيار مراجعي حسابات الشركة من بين المرشحين من قبل لجنة المراجعة لمراجعة القوائم المالية للعام المالي ٢٠١١م والبيانات المالية الربع سنوية وتحديد أتعابهما.	١.٧٤٧.٦١٩.٣٩٢	٩٩.٦٥٪
خامساً	الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م.	١.٧٤٢.٩٩٣.٩٣٧	٩٩.٣٩٪

م	البند	الموافقة	النسبة
سادساً	الموافقة على انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة الخامسة التي تبدأ من ١٤٣٣/٦/٧هـ الموافق ٢٠١٢/٤/٢٨م. حيث أظهر محضر الفرز انتخاب الأسماء التالية للدورة الجديدة معالي الاستاذ /محمد بن عبد الله الخراشي المهندس / عبد العزيز بن عبد الله الصقير الاستاذ/ محمد بن صالح الدهام الاستاذ/ ابراهيم بن علي الحسن الدكتور/ حمد بن سليمان القسومي الاستاذ/ عبد العزيز بن هبدان الهبدان المهندس / محمد بن عمران العمران الاستاذ/ محمد بن ضحيان الضحيان الاستاذ/ صالح بن علي العذل	١.٧٤٧.١٠١.٦٢١ وفق محضر الفرز المرفق	٪٩٩.٦٢
سابعاً	الموافقة على العقود والأعمال التي تمت بين الشركة والشركة الدولية لهندسة الشبكات التي يشارك في ملكيتها عضو مجلس الإدارة الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالعزيز مازي باعتبارها معاملات مع أطراف ذات علاقة.	١.٧٢٣.٩٨١.١٥١	٪٩٨.٣١
ثامنا	الموافقة على تعديل المادة (٣) ، الغاء المادة (٧) ، تعديل المادة (١٢) ، الغاء المادة (١٣) تعديل المادة (١٧) ، تعديل المادة (٢٢) ، تعديل المادة (٢٤) ، تعديل المادة (٢٧)، إضافة مادة جديدة برقم (٢٦) الغاء المادة (٤١) ، تعديل الفقرة (٤) من المادة (٤٦) ، وتعديل ارقام مواد النظام الأساسي بناء على القرار، وإجازة ما تم عقده من قروض قبل هذه التعديلات.	١.٧٢٥.٤٤٨.٩٣٧	٪٩٨.٤٠

ثم ختم معالي رئيس الجمعية الاجتماع بالشكر لله عز وجل على توفيقه، ثم لمساهمي الشركة على حضورهم وتمنى التوفيق والسداد للجميع .

والله ولي التوفيق ،،،

سكرتير الجمعية

د. وليد بن عبد العزيز العجلان

معالي رئيس الجمعية

١٤٣٣/٥/٢٩

د. محمد بن سليمان الجاسر